

ارادة تاتي عقل وهو وجه من وجوهه والعلم عقيدته يتوقف على المشاهدة المتحرقة  
وبعد مشاهدة حقيقتهم والاكتفاء بمهيمية التي عين الانية لا يبق في مجال لهذا الشك  
والاول ان يورد هذا الوجه معاوضة الزامة للشايبين كما فعل في حكمة الاشراف لانهم  
قد استدلوا على معاوضة الوجود للمهيمية بان قد تعقل المهيمية ونشك في وجودها و  
المشكوك ليس نفس المعلوم ولا ما خلا فيه فاما متفكر وان خلاعيان فالوجود زائد  
على المهيمية والشايبين انهم يدين هذا الحق لان الوجود ليس كوجودا لعنقا مثلا فبما  
ولم يعلم انه موجود في الاعيان ام لا يحتاج الوجود الى وجود اخر فيشترط وجودا  
بما الى غير انها لم تكن ما او مردناه عليه جري مثلا في صحتها فانهم لم الاساسا  
ما ذكره في حكمة الاشراف وهو انه اذا كان الوجود للمهيمية وصفا فانا عليها في الاعيان  
فلهذه الية والنسبة وجود الوجود نسبة الى النسبة وهكذا فيتم الى غير الية  
وجودها ان وجود النسبة انما هو في العنق ورون الذي نذ لك التسم يتشعب بانقطاع الملا  
العقلية على ان الحق عندنا كما مر انه ليس بين المهيمية والوجود معايرة في الواقع اتم  
بل المقولان على معنى الموجودات الى سميية وجوده ولا قطعية بما انما ناول فيه عقل  
المسؤول ساقا بقا ليه قوله ان الوجود اذا كان ما صلا في الاعيان وليس يجوز  
تعميم ان يكون هيئته في الشيء واذ كان كذا فهو تامم باجوده فيكون كيفية عند  
المشايخ لانه هيئته قارة لا يحتاج في مقومها الى اعتبار حجة او معاينة الى امر تاتي  
كاذم ولو جعل الكيفية وقد جعل مدان الحق يتقدم على العرض من الكيفية وغيرها

تقدم

في تقدم الموجود على الوجود وذلك يتبع الاستقانة تقدم الوجود على الوجود فتمت  
لا يكون الوجود اعم الاشياء سلبا كالكيفية والعينية اعم منه من وجه ولعلها انما انما  
نصون تامم بالحق ونسبة انما بالحق انه موجود بالحق فتمت في تقدمه في حقيقتها ولا شك  
ان الحق موجود بالوجود تامم القيام وهو حق والجواب انهم حين اخذوا في اعتبار  
حقائق الاختصاص من المعقولات كونها هيئات كلية حق وجودها العيني كذا وكذا  
مثلا تالوا الجوهري مهيمية حق وجودها العيني وذلك لان الوجود ان لا يكون في موضع وكذا انهم  
مثلا سميية اذا وجدت في الخارج كانت ذاتها قابلة للمساوات واللاستساا وعلا هذا  
القياس الكيفي وسائر المعقولات فتقولون الوجود في ذاته جوهرا وكيفا او غيرهما العدم  
كونه كليا بل الموجودات كالحق هو ذات عينية متميزة بنفسها غير مهيمية تحت  
مفهوم كل ذلك كالحقس او النوع الواحد وليس عريضا معتمدا فانها با المهيمية الموجودة  
به وان كان عريضا مقويا بها نحو من الاتحاد وعينه بقوله عريضا لا يبرهن كونه كيفية  
لعدم كونه وعمومه وما هو من الاعراض العامة والمعتمدا الفاضلة للموجودات انما  
هو الوجود الاتق اعني المقيد المصدر الذي اشتق منه مفهوم الوجود وما هو موجود  
ولمنا لفيه سائر الاعراض فان وجودها في نفسها عيني وجودها للموضوع و  
وجود الوجود عيني وجودا للمهيمية لا وجودا اخر لها ظاهرا عدم انتقاره في الحقيقة  
لالموضوع فلا يانم الوجود الذي زوجه على ان الاختصاص عندنا وجود الجوهري  
بجوهريه ذلك الجوهري بانه اثنى وكذا وجود العريضي عريضا بغيره من الوجودات

Copyrighted by King Fahd University